شاكر النابلسي *

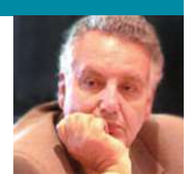

عودة الابن الضال

إن مشعل «الابن الضال» أخطأ الطريق، وأخطأ التقدير، فهو يريد من العودة، أن يتصالح مع «فتح» قبل أن يتصالح مع نفسه ومع تنظيمه، فالمصالحة الحقيقية مع «فتح» لا تتم إلا بعد أن يتصالح مشعل مع نفسه؛ بمعنى أن يخرج من هذه الخطابات المتشنِّجة التي يلقيها من على شاشة الفضائيات، والتي هي من موروث الخمسينيات والستينيات.

- 1 -

لعل الفائدة الكبرى التي أسدتها «حماس» إلى العرب في عصرهم الحديث هي نجاحها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006، وتوليها الحكم في البقية الباقية من فلسطين التي هي عبارة عن الفتات الذي تركه الافتراس الصهيوني لفلسطين، بحيث لم يبقَ من فلسطين غير قطعة في الشرق، وأخرى في الغرب، وقطعة في الشمال، وأخرى في الجنوب، وهكذا جرّب العرب الحكومة الدينية التي يحلمون بتحقيقها منذ زمن طويل، وربما لن يعودوا إلى مثل هذه التجربة المريرة قط.
فماذا هم فاعلون؟

- 2 -

إن الفائدة التي نتحدث عنها ربما تمثلت -سينمائياً- بما قدمته «حماس» إلى الشعب الفلسطيني طيلة سنة ونصف من عمر حكومتها الدينية المقدسة العتيدة، من رخاء واستقرار للشعب الفلسطيني، وتقدم في القضية الفلسطينية، بحيث أصبح قيام الدولة الفلسطينية قاب قوسين أو أدنى، وزادت المعونات الدولية والعربية للفلسطينيين، وأصبحت إسرائيل أكثر ليونة وتفهماً واستجابة للمباحثات والتنازل عن مزيد من المستعمرات الاستيطانية، والأهم من ذلك كله، أن الرأي العام الإسرائيلي أصبح أكثر حماساً من ذي قبل لعقد سلام دائم وعادل مع الفلسطينيين، ومدّهم بالتقنية الإسرائيلية، وقبول طلبتهم في الجامعات الإسرائيلية، التي أصبحت من أفضل الجامعات في العالم، ومن ضمن العشرين جامعة المتقدمة حسب التقرير الذي صدر أخيراً عن أفضل 400 جامعة في العالم، ولم يكن من بينها أي جامعة عربية للأسف الشديد.

وها هو الوفد الفلسطيني، قد ذهب إلى مؤتمر أنابوليس، الذي عقد في نهاية شهر نوفمبر في ولاية ماريلاند الأميركية، واشتركت فيه أكثر من أربعين دولة بما فيها الدولة العربية الخارقة والمارقة.

وكان وفد «حماس» في هذا المؤتمر متميزاً، من حيث ضمّه مجموعة ذات مستوى رفيع من الضالعين في التاريخ الفلسطيني-الإسرائيلي الحديث، ومن الخبراء الاستراتيجيين، والمفاوضين المتمرسين. ولم يستمع وفد «حماس» إلى ما قيل من أن هذا المؤتمر هو السوق الأخيرة لبيع ما تبقى من فلسطين، والتنازل عن الحقوق الفلسطينية الثابتة. وأن هذا المؤتمر غايته إنقاذ جورج بوش من الورطة السياسية التي هو فيها، وانتشاله من المستنقع العراقي والإيراني الذي غرق فيه. وأن «حماس» قد ارتاحت كثيراً، وطابت نفساً من اشتراك الحليفة سورية في هذا المؤتمر، رغم انتقاد الحليفة الكبرى والأم الرؤوم إيران لهذا المؤتمر، وانتقادها لسورية أيضاً على هذا الانزلاق المهلك للحلف الإيراني-السوري-الحمساوي.

- 3 -

هل هذا هو الواقع وهو ما جرى، أم أنني أحلم؟

في حقيقة الأمر كان ذلك هو الكابوس الذي قضَّ مضجعي بعد وصول خالد مشعل إلى الرياض، بعد أن انتظر ثلاثة أشهر لكي تأذن له السعودية بالمجيء، ولولا موسم الحج، وإصرار مشعل على الحج كأي مسلم آخر، لما استقبلت السعودية -في ظني- مشعلاً، الذي أفشل جهودها، وأنكر واسطتها، وأضاع وقتها، وهو الذي أصبح في غفلة من «حماس» وزعيمها الروحي الشيخ أحمد ياسين، رئيساً للمكتب السياسي. فيروي الكاتب السعودي مشاري الذايدي نقلاً عن إبراهيم غرايبة المتخصص الأردني في شؤون الحركات الإسلامية، في سلسلة التحقيقات الصحفية التي نشرها بعنوان: «أوراق أردنية في الأصولية والسياسة» («الشرق الأوسط»، أكتوبر 2005) أن الشيخ ياسين عندما أطلق سراحه من السجون الإسرائيلية عام 1997، وجاء إلى عمّان للعلاج، قيل له إن خالد مشعل يريد السلام عليه، فردَّ الشيخ ياسين: ومن هذا خالد مشعل؟ فقيل له: رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، فردَّ الشيخ ياسين: وما هذا المكتب؟ وما مهمته؟ ولكن خالد مشعل بعد خروجه من الأردن، وإقامته في سورية، استطاع أن يجيد اللعب بحجر السياسة العربية والبيضة الفلسطينية بمهارة، ويتقدم الصفوف، ويصبح الآن زعيماً لـ«حماس»، ونجماً سياسياً.

- 4 -

المهم، أن «حماس» بعد أن نشرت الفوضى الدينية والسياسية والأمنية في غزة، إثر انقلابها على السلطة الفلسطينية، وفعلت ما فعلته في قطاع غزة، وهي أكبر مأساة نزلت بالفلسطينيين -في رأيي- منذ عام 1947 وصدور قرار الأمم المتحدة 181 في التقسيم، وكان فكرة سوفييتية، يقضي بإقامة دولتين في فلسطين لليهود وللفلسطينيين. وهو قرار نتمنّاه اليوم، لو استطعنا استعادته.

بعد كل الذي فعلته «حماس» في القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، الذي أذلته أكثر مما أذلته إسرائيل، أدركت «حماس» ضرورة المصالحة مع «فتح»، لكي يفتح الله عليها، وعلى الشعب الفلسطيني بالفرج، ويزيل هذا الكرب، والفاقة، والمجاعة، التي هو فيها. ولم يكن أمام خالد مشعل «الابن الضال» غير السعودية التي تقوم بدور «الخطابة» العربية دائماً، لكي تجمع دائماً رأسين على وسادة واحدة بالحلال.

- 5 -

لكن مشعل «الابن الضال» أخطأ الطريق، وأخطأ التقدير، فهو يريد من العودة، أن يتصالح مع «فتح» قبل أن يتصالح مع نفسه ومع تنظيمه، فالمصالحة الحقيقية مع «فتح» لا تتم إلا بعد أن يتصالح مشعل مع نفسه؛ بمعنى أن يخرج من هذه الخطابات المتشنجة التي يلقيها من على شاشة الفضائيات، والتي هي من موروث الخمسينيات والستينيات، تخاطب العواطف والغرائز قبل أن تخاطب العقول. وأن يكون سياسياً واقعياً في طروحه. فزمن العنتريات السياسية التي أدت إلى ما آلت إليه القضية الفلسطينية الآن، قد ولّى. ولم تعد قضايا الشعوب المصيرية تُحلُّ بالعنتريات والشعارات السياسية/الدينية التي تُخدِّر ولا تشفي، وتُسكِّن ولا تُعالج. ثم أن يتصالح مشعل وتنظيمه مع أنفسهم ومع العالم. فالقضية الفلسطينية لم تعد قضية محلية أو إقليمية، بل أصبحت قضية كونية كما نرى الآن، وشأنها شأن كوني، وأي حلٍّ لها أو زحزحة سياسية، يجب أن تأخذ في الاعتبار دولاً معينة في الغرب وليس الطرفين المتنازعين والعرب فقط. وهذا يعني أن تقوم «حماس» بالتخلي عن كثير من «ثوابتها السياسية/الدينية»، وعلى رأسها التخلي عن شعار تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وعدم الاعتراف بإسرائيل، وسلوك طريق الكفاح المسلح بدل التفاوض لتحقيق قيام الدولة الفلسطينية. فـ«فتح» التي تريد «حماس» التصالح معها، تؤمن بكل هذا، وهي بهذا في اللون الأبيض من كل هذا، وأما لون «حماس» الأسود في هذه المسائل الرئيسة والمصيرية، فلا يركب على بياض «فتح» مطلقاً. و«لا» «حماس» لا تقبل الصرف مع «نعم» «فتح». وهذا هو لُبُّ الخلاف والصراع الحقيقي بين «فتح» و«حماس». فلكل تنظيم أجندته، وموّاله، وأنغامه ومقاماته، ولونه المختلف عن الآخر.

- 6 -

ومن هنا نرى، أن أي مصالحة بين «فتح» و«حماس» من دون إعادة النظر في الأسس السياسية السابقة من قبل «حماس»، سوف تبقى مجرد «بوس لحى»، و «تطييب خواطر»، و «قهوة مُرَّة»، وحبات تمر، ودخان بخور، ورائحة عود، وابتسامات صفراء أمام كاميرات الإعلام، كما كانت في مؤتمر المصالحة في مكة المكرمة (2007/2/8).

وسوف يبقى «الابن الضال» على ضلاله، حتى لو عاد وأعلن التوبة، وقبض الحسبة، وطلب الغفران، وأقسم على القرآن.

وستعود مرة أخرى «حليمة إلى عادتها القديمة»، لأن ما بُني على باطل فهو باطل.

* كاتب أردني

بلال خبيز *

حافة الهاوية

جملة ما تحقق لا يعدو أن يكون خسارات متبادلة أفسحت المجال لولادة قوة ثالثة يمثلها قائد الجيش اللبناني اليوم، صار يصعب على الطرفين شطبها أو تجاهلها، أو الاستخفاف بقدراتها. والأرجح أن مصدر إجماع اللبنانيين على ترئيس قائد الجيش يعود، في أصله وأسبابه، إلى قوة تستطيع الفصل بين الطرفين.

يعيش لبنان واللبنانيون موجات متعاقبة من التفاؤل والتشاؤم من دون ضوابط من أي نوع. ففي اليوم الواحد تضرب موجة التفاؤل ضربتها وتبلغ ذروتها ظهراً ثم ما تلبث أن تجبَها موجة تشاؤم مسائية. لتعود وتنحسر هي الأخرى مفسحة في المجال لموجة تفاؤل جديدة.

الثابت في هذا كله، أن الإنفجار لم يحصل في البلد حتى الآن، فالقدر التي تغلي ماؤها ما زالت تحتوي بعض المياه التي تمنع الانفجار. والأرجح أن أسباب الانفجار كثيرة، لكن ما يمنعها عاملان مؤثران.

أول هذين العاملين خارجي. وقد بات محسوماً أن الدول المتدخلة في الأزمة اللبنانية، التي تشكل ميدان اختبار لأزمات المنطقة، تؤجل الدخول في مواجهات مفتوحة في ما بينها ولا تريد للأزمة اللبنانية أن تكون سبباً لإشعال شرارة في حطب المنطقة اليابس. فليس ثمة دولة بين الدول هذه من يجد أن أوان المواجهة النهائية قد بات وشيكاً، وأن الاستعدادات استكملت ولم يبق إلا ساعة التنفيذ. لكن هذا اليقين الإقليمي والدولي لا يمنع الأطراف المتدخلة في الأزمة اللبنانية من التلاعب بمصير الكيان اللبناني وعرقلة التسويات الممكنة أملاً في تحقيق مكاسب أكبر. وفي هذا المجال بدا أن القراءة السورية لنتائج مؤتمر «أنابوليس» بالغت في حساب حصادها. إذ أظهر الأداء السوري في الأسبوعين الماضيين ثقةً مفرطةً بإنجاز كبير، تمثل في خرق المبادرة الفرنسية وايصالها إلى حائط مسدود. مما أشعر الإدراة السورية بعد تحقق هذا الإنجاز، أن الظروف مواتية لها لاستعادة هيمنتها الكاملة على لبنان، وإجبار المجتمع الدولي على الاعتراف بشرعية هذه الهيمنة، نظراً لاستحالة انزال الهزيمة بالقوى الموالية لسوريا في لبنان، مثلما عبر نائب الرئيس السوري السيد فاروق الشرع، حين أعلن أن سوريا اليوم أقوى في لبنان مما كانت عليه يوم كان جيشها مرابطاً على الأرض اللبنانية. لكن الرد الأميركي السريع والحاسم لجم الاندفاعة السورية هذه، مما جعل موجة التفاؤل في إنجاز تسوية في ما يخص أزمة رئاسة الجمهورية اللبنانية تضرب لبنان مجدداً في نهاية الأسبوع الماضي لتعقبها موجة أخرى من التشاؤم بعد تأجيل جلسة المجلس النيابي إلى الثاني والعشرين من الشهر الجاري.

العامل الثاني داخلي، ويتصل بصعوبة إنجاز انتصار فئة على أخرى في ظل توازن القوى السياسي والشعبي بين القوتين المتخاصمتين. وهذا التوازن في القوى أنتج نوعاً من التوازن في المأزق، فلا المعارضة قادرة على إسقاط السلطة الحاكمة ولا الأكثرية الحاكمة قادرة على كسر شوكة المعارضة. وقد مضى على هذه المنازلة الحامية ما يقارب العامين من دون أن يحقق أي طرف نصراً كاسحاً على الطرف الآخر. بل إن جملة ما تحقق لا يعدو أن يكون خسارات متبادلة أفسحت المجال لولادة قوة ثالثة يمثلها قائد الجيش اللبناني اليوم، صار يصعب على الطرفين شطبها أو تجاهلها، او الاستخفاف بقدراتها. والأرجح أن مصدر إجماع اللبنانيين على ترئيس قائد الجيش يعود، في أصله وأسبابه، إلى توازن المأزق بين القوتين المتصارعتين وحاجتهما معاً إلى قوة تستطيع الفصل بين الطرفين.

لكن إطالة أمد الفراغ الرئاسي في لبنان لا بد أن يتغذى من الاضطراب الأمني. فالبلاد لا تعيش في عطلة في انتظار تبلور مواقف خارجية، ولهذا فإن الاضطراب الأمني يصبح قدراً مقدراً كلما استطال أمد الفراغ. وحيث إن القوة الثالثة التي يمثلها قائد الجيش مولجة بالفصل بين الطرفين فإن أي اضطراب أمني يأكل من حصتها في «جبنة» السلطة اللبنانية. ولم يعد خافياً أن الجيش اللبناني يشعر اليوم كما لو أنه يخضع لعملية استنزاف من الطرفين، في وقت لا يستطيع معه أن يرد غائلة الأخطار عنه، ذلك أن هذه القوى تتغذى من شرايين خارجية ذات موارد لا تُحصى. في حين أن الجيش يتغذى أولاً وأخيراً من شريان الدولة الجامعة التي باتت اليوم مهددة في وجودها.

الخلاصة... أن الجيش يكون قوياً وقادراً على لجم الصراعات إذا ما كانت الصراعات محلية الطابع، لكنها ما إن تصبح خارجية الطابع والمنشأ والأهداف حتى يصبح عاجزاً عن مواجهتها، ويكاد يصير ضحيتها النموذجية. وعلى هذا يمكن قراءة عملية اغتيال مدير العمليات في الجيش اللبناني اللواء الركن فرانسوا الحاج، بوصفها خارجية مئة بالمئة، لأن الضحية لبنانية مئة بالمئة.

* كاتب لبناني

نديم قطيش *

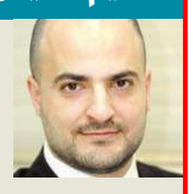

السعودية... مملكة في لحظة تبدل

لا يصبّ الحراك السياسي السعودي بالطبع في خانة استبدال العمود الفقري لتحالفات المملكة الدولية، أي واشنطن، بآخر قدر، مما يعني أن المملكة تتحسس تعقيد الأزمة في الشرق الأوسط وتشابك عناصرها الأمنية والاقتصادية والمذهبية، مما يستدعي في المقابل إدارة مركّبة للملفات الإقليمية.

الحراك السعودي على المسرح الدولي يبعث برسائل مثيرة حول رغبة المملكة في تنويع مصادر الدعم السياسي والدبلوماسي للخيارات السعودية في المنطقة، عبر توسيع قاعدة «الصداقات»، وإدارة لعبة توازن بمزيج غير مسبوق من الحيوية والقلق.

قبل ثلاثة أيام فقط من انعقاد اجتماع أنابوليس الذي شهد خرقاً دبلوماسياً كبيراً تمثّل في حضور وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل اجتماعات ولقاءات إلى جانب رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، استضافت العاصمة الروسية ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز الذي أعلنت بلاده شراء مروحيات روسية بقيمة تفوق مليارَي دولار، بالإضافة إلى عزمها شراء دبابات روسية بالقيمة نفسها.

الزيارة تأتي بعد زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس روسي «أو سوفييتي» إلى منطقة «السعودية وقطر وعمان» في فبراير 2007 وفي لحظة جيوسياسية مركبة، ففي الشهر نفسه حرص الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في خطاب رنان في مؤتمر ميونخ الـ43 حول السياسة الأمنية على توجيه أقسى الانتقادات «للسياسة الأميركية الأحادية (...) الشريرة». وفي مؤتمر لشبونة لم يتردد في تشبيه أزمة نشر الدرع الصاروخية في أوروبا بكارثة الصواريخ الأميركية في كوبا التي وضعت العالم آنذاك أمام احتمال حرب شبه عالمية.

وليست خافية التقاطعات الدبلوماسية بين الرياض وموسكو بشأن الملفات الرئيسة في المنطقة، فقد دعم الكرملين اتفاق مكة الذي رعته المملكة بين حركتي «فتح» و«حماس» قبل انقلاب الأخيرة عليه بطريقة وحشية ومعاودة الرياض العمل على إنتاج تفاهم جديد بين الحركتين. كما كانت فكرة الملك عبدالله لمعالجة الملف النووي الإيراني عبر إنشاء مركز لتخصيب اليورانيوم في دولة محايدة تستفيد منه إيران لتغطية احتياجاتها السلمية بإشراف وكالة الطاقة الذرية، مشابهة إلى حد كبير للفكرة الروسية باستضافة موسكو لكونسورتيوم دولي يوفر احتياجات طهران من اليورانيوم المخصب ويطمئن المجتمع الدولي حيال امتناع البعد العسكري النووي عن نظام الملالي.

وتدرك السعودية أيضاً حجم الموقع الذي تحتله روسيا في سوق الطاقة الدولية كأكبر منتج للنفط خارج منظمة أوبك، وأكبر منتج في العالم للغاز الطبيعي، مما يدفعها بالتالي إلى توسيع قاعدة العلاقات والحوار والمشتركات مع الكرملين بمعزل عن «الضوابط» الأميركية، لكن من دون أن يعني ذلك تصادماً رأسياً بين برامج العمل معها ومع واشنطن.

أما روسيا فتدرك من جهتها الحاجة إلى مداخل جديدة إلى الشرق الأوسط بعد خسارتها موطىء القدم الذي كانه عراق صدام حسين، وتعرف حجم الاستثمار السياسي والدبلوماسي الذي يوفره لها الملف النووي الإيراني، وهو ما يقع تماماً في الخلفية السياسية لصفقة السلاح بينها وبين الرياض. في الفاتيكان شكل اللقاء التاريخي بين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والبابا بنديكتوس السادس عشر، سابقة في تاريخ العلاقات بين بلدين وموقعين لا توجد علاقات دبلوماسية بينهما، كما جاءت الزيارة بعد فترة تأزم «حضارية» بين المسلمين والمسيحيين انطلقت من أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وتعززت عبر منعطفات عدة أبرزها تفجيرات مدريد ولندن، ثم جاءت أزمة الرسوم الدانمركية لتضاعف حالة «التشنج الحضاري» قبل أن يكتمل المشهد باجتهادات بابوية تاريخية اعتبرتها مرجعيات إسلامية حول العالم مسيئة للمسلمين ودينهم لما بدا فيها من ربط بين الإسلام والعنف. وإذ انسحب هذا البعد في الاتصالات على كل اللقاءات السعودية في العواصم التي شملتها الزيارة الموسعة، وضمت روما ولندن وبرلين وأنقرة، بدت السعودية أقرب إلى الحساسية الأوروبية حيال تغليب الخيار الدبلوماسي في معالجة الأزمة النووية الإيرانية والتشديد على أولوية تحريك ملف السلام الإسرائيلي الفلسطيني كمدخل للتخفيف من عوامل التوتر في المنطقة والعالم، كما تم تظهير التقارب السعودي الأوروبي حيال الملف العراقي، وليس من غير دلالة أن يكون الملك عبدالله قد اختار القمة العربية الأخيرة في شهر مايو الماضي ليصف الوجود الأميركي في العراق بالاحتلال غير الشرعي على الرغم من أن اعتبارات الأمن القومي السعودي غير المتحمسة لانسحاب عشوائي.

أما حين دخل الملك السعودي إلى قاعة قمة دول مجلس التعاون الخليجي ممسكاً بيد الرئيس الإيراني فأراد القول إن الدول الخليجية أميل لإعطاء الحل الدبلوماسي السلمي مع إيران حيزاً أكبر من الذي توحي سياسة واشنطن أنها مستعدة له، وعلى الرغم من عدم وضوح ما إذا كانت السعودية ترغب حكماً في دعوة نجاد، فإن الأكيد أن التعامل السعودي مع الدعوة القطرية إلى نجاد كان تعاملاً استيعابياً يريد تقديم أولوية تماسك الموقف الخليجي على الاعتراض على الدعوة، بعد المصالحة بين الرياض والدوحة من جهة، بقدر ما يريد الاستثمار في صورة الحدث لمصلحة سياسة المملكة من جهة أخرى. وكان لافتاً تشديد أمين عام مجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن آل ثاني على الروابط المتينة بين دول الخليج وواشنطن، ثم استطراده للقول إن هذه الروابط لا ينبغي أن تمنع تطوير علاقة صداقة مع إيران.

على النحو نفسه كان الموقف السعودي في الكثير من مفاصله ونتائجه الميدانية في لبنان أقرب إلى التوجه الأوروبي التسووي منه إلى النكهة الأميركية.

بالطبع لا يصبّ الحراك السياسي السعودي في خانة استبدال العمود الفقري لتحالفات المملكة الدولية، أي واشنطن، بآخر قدر، مما يعني أن المملكة تتحسس تعقيد الأزمة في الشرق الأوسط وتشابك عناصرها الأمنية والاقتصادية والمذهبية، مما يستدعي في المقابل إدارة مركّبة للملفات الإقليمية.

* كاتب لبناني

علي بلوط *

أَكَلَة الجبنة والنصيحة الفاسدة

الحديث عن الرئيس التوافقي المرتقب ميشال سليمان يدفعني إلى توجيه بعض اللوم إليه، فهو لم يتصرف على مستوى التوافق الذي حصل عليه قبل أن يقطع المسافة بين اليرزة (قيادة الجيش) وبعبدا (قصر الرئاسة)، بل سارع إلى مغازلة أَكَلَة الجبنة من الفريقين عبر زيارات شخصية قام بها يميناً ويساراً، وكأنه بذلك يعترف مسبقاً بحقوق قواعدهم في أكل الجبنة.

أي أَكَلَة الجبنة، وأنه يعترف بالهزيمة أمامهم، ولذلك فهو يفضل أن يعيش ما تبقى من أيامه، مع زوجته الفرنسية الأصل، بعيداً عن الجبنة ومن يأكلونها، ولم يرجع فؤاد شهاب عن استقالته إلا بعد أن أخذ وعداً من الحاضرين بالكف عن «أكل الجبنة» طيلة السنتين المقبلتين، وهي فترة ما تبقى من ولايته الدستورية.

وهكذا دخل تعبير «أكلة الجبنة» القاموس السياسي اللبناني وهو تعبير مجازي يشير إلى عقد الصفقات ونهب المال العام. لكن «العادة عبادة»، كما يقول المثل اللبناني الشائع، وأكل الجبنة هي عادة تأصلت في نفوس السياسيين على مدى الحكم التركي ومن بعده الانتداب الفرنسي، أي طيلة 500 سنة ونيف من عمر البلاد.

غير أن فؤاد شهاب، بحركته الاستقالية تلك أراد أن يستغل فترة السنتين المتبقيتين من ولايته في منع استيراد الجبنة أو صنعها محلياً، عن طريق مراقبة تنفيذ المشاريع ووضع ضوابط للفساد. لكن أَكَلَة الجبنة كانوا أقوى منه، فسرعان ما رجعوا إلى عادتهم القديمة، ولم يفلح فؤاد شهاب في إقامة الدولة العصرية بالكامل، لكنه نجح في وضع أسسها التي تغيرت في ما بعد، حيث عادت «حليمة إلى عادتها القديمة». وعندما أيقن فؤاد شهاب استحالة الإصلاح كانت مدة ولايته قد انتهت. وأصر النواب على التجديد له بأكثرية شبه مطلقة، وبدوره أصر شهاب على الرفض. وفي لقاء ضمه مع رئيس الحكومة آنذاك رشيد كرامي ورئيس مجلس النواب صبري حمادة وعدد من نواب الكتلة الشهابية جاءوا لإقناعه بقبول تعديل الدستور والتجديد لولايته ست سنوات أخرى، قال شهاب بلهجة القائد العسكري ما معناه: أنا عسكري تعلمت أن أعترف بالهزيمة كما أعترف بالنصر. ولقد هزمني أَكَلَة الجبنة، وسيهزمونني مرة ثانية والعسكري يجب أن يتنحى عند حدوث الهزيمة الأولى، ولن أعود عن موقفي هذا إلا إذا منحني الشعب تفويضاً كاملاً بأن أضع كل من «يأكل» في السجن ومن دون محاكمة، وهذا أمر صعب عليكم وعليّ، لذلك أطلب أن تتركوني وتختاروا من يستطيع أن يتعايش مع هذا الوضع.

وكان شارل حلو بديل فؤاد شهاب الذي اختاره بنفسه ضد ابن عمه النائب الأمير عبدالعزيز شهاب، وعندما سئل في جلسة خاصة كيف يفضّل «الغريب» على ابن عمه قال ما معناه: عبد العزيز شغوف بالجبنة على مختلف أنواعها، أما شارل حلو فلديه حساسية ضد رائحتها.

للتذكير، فإن فؤاد شهاب كان قائداً للجيش قبل أن يصل إلى الرئاسة عقب الأحداث الدامية في العام 1958، وقد تم انتخابه رئيساً بصورة شبه إجماعية نتيجة توافق سوري-أميركي. اقترح اسمه الرئيس آيزنهاور، ووافق عليه عبدالناصر الذي كان وقتها رئيساً للوحدة المصرية السورية. وهذا يثبت النظرية القائلة بوجود ناخبين اثنين: دولي وإقليمي. واحد يقترح والآخر يوافق، وفي حال فقدان توازن هذه المعادلة يأتي الفراغ وما يجره من مشاكل، تماماً كما يحدث الآن.

والشيء بالشيء يذكر، فقائد الجيش إميل لحود جاء إلى سدة الرئاسة في العام 1998 نتيجة لهذه المعادلة، لكنه اصطدم بأَكَلَة الجبنة في السنة الثانية من ولايته الأولى، ومما زاد الأمر صعوبة حصول توافق وتفاهم بين الأكلة من السوريين الحاكمين في لبنان، وبين أقرانهم اللبنانيين، وهناك من يقول إن قسمة الجبنة بين الفريقين بلغت 75 في المئة للسوريين و25 في المئة للبنانيين، ثم تراجعت إلى 60 و40، المهم أن إميل لحود أدار هذه القسمة، تحت ضغط سوري، من دون أن يشارك بها، بعد أن ألقى السلاح أمام هؤلاء نتيجة عجز، ومما ساعد الوضع السيئ على الاستمرار، بل تقويته، اتفاق الطائف الذي جعل رئاسة الجمهورية من دون أنياب.

واليوم يطل قائد جديد للجيش، هو ميشال سليمان، ليتبوأ مركز رئاسة من دون أنياب في بعبدا، وتحت شعار كاذب هو «عدم التدخل بالشؤون اللبنانية الداخلية» لم تبق دولة واحدة في العالم خارج إطار التدخل، مما زاد في تعقيد الأزمة... فكلما حُلَّتْ عقدة توالدت مجموعة عقد أخرى مستحيلة الحل، وذلك لأن التفاهم بين الناخب الإقليمي (سورية يضاف إليها اليوم إيران والناخب الدولي الولايات المتحدة) لم يحصل بعد. وكل ما يقال عن رئيس «صنع في لبنان» أو «دولة الاستقلال والسيادة والحرية» إلى آخر هذه المعزوفة، هو كلام هراء، فارغ المضمون، ولا يمت إلى الحقيقة بصلة.

والحديث عن الرئيس التوافقي المرتقب ميشال سليمان يدفعني إلى توجيه بعض اللوم إليه، فهو لم يتصرف على مستوى التوافق الذي حصل عليه قبل أن يقطع المسافة بين اليرزة (قيادة الجيش) وبعبدا (قصر الرئاسة)، بل سارع إلى مغازلة أَكَلَة الجبنة من الفريقين عبر زيارات شخصية قام بها يميناً ويساراً، وكأنه بذلك يعترف مسبقاً بحقوق قواعدهم في أكل الجبنة... تلك القواعد التي هي، في الحقيقة والواقع، أصل الداء في منع قيامة لبنان كدولة مؤسسات وقانون. وهذا الأمر، في اعتبار مريدي العماد سليمان وخصومه على السواء، خطأ غير قاتل ارتكبه في بداية مسيرته إلى الحكم، وكان الأجدر به أن يبقى في مكانه باليرزة إلى حين إتمام فصول سيناريو انتخابه، وأن يأتي أَكَلَة الجبنة إليه، لا أن يذهب إليهم، وبالتالي أن يحافظ على هيبته كقائد للجيش أولاً، وكمرشح توافقي ثانياً، لأن الهيبة تشكل نصف النجاح في الحكم وخارجه، ويذهب المنتقدون إلى أبعد من ذلك حيث يتفقون على القول إن هذا الخطأ غير المميت يدل على سذاجة القائد اللواء في فهمه لأصول وقواعد لعبة الحكم في لبنان، ويعطي انطباعاً باحتمال أن يصبح العوبة بين أيدي السياسيين أَكَلَة الجبنة.

إن هذا الخطأ لا يتحمل مسؤوليته العماد المرشح التوافقي، فهو عسكري القلب والقالب، ولم تكن له علاقة بالسياسة والسياسيين لا من قريب ولا من بعيد، المسؤول عن هذا الخطأ المستشار أو المستشارون الذين أعطوه هذه النصيحة، لذلك عليه أن يسارع إلى طردهم، إذا كانوا عسكريين، أو إبعادهم إذا كانوا مدنيين، قبل أن يغرقوه بنصائحهم الفاسدة.

* كاتب لبناني